الإستقرار السياسي التشادي بعد وفاة إدريس ديبي إتنو التداعيات والتحديات

د. علي هارون خاطر

عميد كلية القانون والعلوم الاقتصادية بجامعة دوبا– أستاذ باحث بجامعة انجمينا

ملخص البحث:

جاءت البحث بعنوان الإستقرار السياسي التشادي ما بعد ادريس ديبي اتنو، التداعيات والتحديات. فبعد أن حكم تشاد لأكثر من ثلاثة عقود، قتل ديبي فجاة ليترك فراغاً دستورياً أدخل البلاد والعباد في حيرة.

مشكلة البحث في الغموض السياسي نتيجة لهشاشة الدولة. وأسئلته في السؤال المحوري، أي ما هو المصير السياسي لتشاد بعد غياب ديبي، ويتفرع إلى أسئلة رئيسية مثل: هل أثرت الفراغ الدستوري في زعزعة استقرار تشاد؟ ماهي التدابير التي اتخذت في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية؟ ماهو المنظور السياسي للدولة التشادية؟ وفرعية مثل: ما هي تداعيات وفاة الرئيس؟ ما التحديات السياسية التي واجهت تشاد فيما بعد؟

تكمن الأهمية في أنها تدرس التداعيات والتحديات التي يمكن أن تسببها الفراغ المفاجئ للرؤساء. من أهم أهداف هذا البحث، تسليط الضوء على الإستقرار السياسي ما بعد وفاة ديبي.

فرضيات البحث، تأثير الحياة السياسية التشادية نتيجة لغياب الرئيس كان واضحاً. تدخل الجيش في عملية التحول السياسي في تشاد لم تكن دستورياً. عدم شمولية الحوار التمهيدي والوطني الشامل أثر في مصداقيته.

اختير للبحث المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، وتم جمع المعلومات من مصادر أولية مثل مقابلة الشخصيات السياسية والفكرية والثقافية، وثانوية مثل المراجع والكتب والمخطوطات. وقسمت إلى حدود زمنية أي بعد وفاة ديبي، وتشاد كحدود مكانية.

ختاماً جاءت هذا البحث كركيزة أساسية لمعرفة تداعيات وتحديات الاستقرار السياسي التشادي بعد وفاة الرئيس، فتم بناء خطة بحثية، وعبر عناصرها المنهجية استطعنا أن نكون فكرة واضحة، جاءت مفسرة لما تحمل هذا البحث من رؤى مستقبلية تكمن في طياتها مضامين الحياة السياسية التشادية ما قبل وبعد وفاة إدريس ديبي.

الكلمات المفتاحية: تشاد، سياسة، استقرار، ديبي، دولة

(ISSN: 2536 - 9555)

The Chadian political stability after the death of Idriss Deby Itno the repercussions and challenges

Dr. ALI HAROUN KHATIR Dean of faculty of Law and Economic Sciences at Doba-Chad University
Researcher professor in Ndjamena university

Abstract:

Search title is the Chadian political stability after Idriss Deby Itno، the repercussions and challenges. After Chad's rule for more than three decades, Deby killed to leave constitutional voids that entered the country and the people at confusion.

The problem of this research in political ambiguity as a result of the state screen. That is، what is the political destiny of the Chadian state after Deby's absence، and major questions such as: Has the constitutional void affected the destabilization of Chad? What expressions have taken to achieve national reconciliation? What is the political perspective of the Chadian state? And subdivision، such as: What are the repercussions of the president's death? What political challenges did Chad later face? The importance is one of the most important goals of this research is to highlight the post-Deby's death

The hypothesis of this research is the influence of Chadian political life is a result of the president's absence was clear. The army interfered in the political transformation process in Chad was not a constitutional.

This research was chosen by the descriptive, analytical and historical approach, and information was collected from preliminary sources such as interviewing political, intellectual and cultural figures, and secondary such as references, books and manuscripts. The research is divided into time limits, and Chad as a place of status.

In conclusion، this research came as an essential pillar to know the repercussions and challenges of the Chadian political stability after the death of the president.

Keywords: Politic, Chad, Stability, Deby, State

أساسيات البحث

المقدمة:

تمثل دولة تشاد بموقعها الجغرافي في وسط القارة واحدة من بين الدول الأفريقية التي عانت من ويلات وإفرازات المستعمر، وما ترتبت عليها من انقسامات قبلية أدت إلى إنعدام تام للإستقرار السياسي، فأشتعلت فيها الحروب الأهلية بسبب التكتلات القبلية الضيقة واضطربت فيها الحياة السياسية، وكثرت الصراعات والنزاعات العرقية سعياً لتعزيز دورها في السلطة خصماً على القيم والمبادئ السياسية. فقد أصبحت القبيلة في صميم معظم سياسات الدولة التشادية تفرض هيمنتها وتزداد نفوذها وفق تهيمنها على السلطة بل الأنظمة المتعاقبة تعاطت مع هذا الأمر لإرضاء الطامعين باسم القبيلة، مما زاد حدة الضغط على تلك الحكومات فاختل موازين الشخص المناسب في المكان المناسب، بل وأصبحت الحكومات تتساهل مع تلك الجماعات، وأحيانا تغض الطرف عن بعض تجاوزاتهم، مما أدى إلى خلل في أجهزة الدولة.

استلم إدريس ديبي اتنو السلطة في نهاية ديسمبر من عام ١٩٩٠م بخلل أجهزتها وضعف مؤسساتها الدستورية، وندرة مواردها الطبيعية، فضلاً عن تشحناتها العرقية والجهوية وانقساماتها القبلية، إلا أن الرجل استطاع أن يعيد للدولة التشادية هيبتها من جديد، فاستقرت نسبياً وفتحت نوافذها نحو العالم لتشارك مع بقية الدول في المحافل الدولية، وبلا أدنى شك كان يجوب في خواطر ديبي المزيد من الأحلام والطموحات إلا أنه قتل فجأة في ميدان المعركة في العشرين من أبريل من عام ٢٠٢١م، ليترك بذلك فراغاً دستورياً الكل توقع الأسوأ، إلا أنه وبعد مضي أكثر أربعة أعوام مرت عبر الفترة الإنتقالية التي نظمت الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والبلدية بسلام، ومع ذلك ما زال الخوف من ضمان إستمرارية الحياة السياسية بعد ديبي سيد الموقف ويكتنفه الغموض، والسؤال المطروح أمام كل المحاور والأوساط السياسية هي ما مصير الإستقرار السياسي التشادي ما بعد رحيل رئيس البلاد؟

في هذا البحث نود أن نشرح مفهوم الإستقرار السياسي وكيف بدأت الحياة السياسية التشادية بعد الغياب المفاجئ لإدريس ديبي، وما هي التداعيات والتحديات التي واجهتها؟

(ISSN: 2536 - 9555)

مـن خـلال الخطـة البحثيـة العمليـة والعلميـة الشـاملة والمتمثلـة فـي أساسـيات البحـث والموضوع والخاتمة والنتائج والتوصيات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في أن المصير السياسي للدولة التشادية بعد غياب ديبي لم تكن واضحة المعالم، متخوفين من زعزعة الأمور السياسية والدخول في حروب أهلية، ومن عدم الثقة بالمقدرات العلمية والكفاءات السياسية للرئيس الحالي محمد إدريس ديبي لضمان الإستقرار السياسي.

أسئلة البحث:

تتمثل أسئلة هذا البحث في السؤال المحوري، والذي تتمثل في ما هو المصير السياسي للدولة التشادية بعد غياب إدريس ديبي اتنو. **ويتفرع إلى أسئلة رئيسية تتمثل في الآتي:**

١. ماهي الصعوبات الأمنية التي مرت بها تشاد عقب وفاة الرئيس المفاجئ؟
٢. هل أثرت الفراغ الدستوري في زعزعة استقرار البلاد؟.
٣. ما هي التدابير التي اتخذتها الجيش بعد وفاة الرئيس للحفاظ علي كيان الدولة التشادية؟
٤. ماهي التدابير التي طرحت في سبيل تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية؟
٥. ماهو المنظور السياسي المستقبلي للدولة التشادية بعد وفاة ديبي؟

أما الأسئلة الفرعية فتتمثل في:

١. ما هي تداعيات وفاة الرئيس إدريس ديبي؟
٢. ما التحديات السياسية التي واجهت الدولة التشادية بعد وفاة إدريس ديبي؟
٣. ما مدى تأثير وفاة الرئيس على التجمعات السياسية؟
٤. ما هو دور فرنسا وبقية الدول الغربية في تمكين الفترة الإنتقالية؟
٥. ما هي أهم العناصر التي ساهمت في الإستقرار السياسي التشادي بعد وفاة ديبي؟

أهمية البحث: **تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في:**

١. تأتي بدراسة علمية شاملة عن السياسة التشادية ما قبل وبعد وفاة إدريس ديبي.

٢. الأهمية العملية تكمن في أنها تدرس التداعيات والتحديات التي يمكن أن تسببها الفراغ المفاجئ للرؤساء.

أهداف البحث: **من أهم أهداف هذا البحث**

١. تسليط الضوء على الإستقرار السياسي ما بعد وفاة ديبي.
٢. محاكاة التجربة التشادية في حال الرحيل المفاجئ لأحد الرؤساء.
٣. تقديم رؤية علمية للمكتبة الأفريقية والتشادية في توظيف الإستقرار السياسي.

فرضيات البحث: **وضعت لهذا البحث فرضيات أهمها:**

١. تأثير الحياة السياسية التشادية نتيجة لغياب الرئيس إدريس ديبي كان واضحاً.
٢. تدخل الجيش في عملية التحول السياسي في تشاد لم تكن دستورياً.
٣. عدم شمولية الحوار التمهيدي والحوارالوطني الشامل أثر في مصداقيته.
٤. بناء الدولة التشادية بروح التجمعات القبلية تتنافى مع بناء دولة حديثة.
٥. غياب الإعلام ووسائل التواصل المختلفة والاتصالات ما زال تأثيره واضحاً.
٦. تضامن بعض رجال الأعمال وأصحاب المصالح الخاصة لصالح النظام تضر بالمصلحة العامة.
٧. صعوبة تفكيك الأنظمة المبنية على الديكتاتورية المتسترة بثوب الديمقراطية في أفريقيا.
٨. تضليل الرأي العام مع إخفاء الحقائق وتخويفهم أصبحت من شيمة الحكومات العسكرية.
٩. ضعف المؤسسات الدستورية التشادية ساهمت في الحيلولة دون العمل بالدستور.
١٠. ضعف المؤسسة القضائية وتبعيتها للنظام الحاكم ساهم في إنعدام دولة القانون.

مناهج البحث:

اختير لهذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والقانوني مع دراسة لمختلف المرجعيات التشادية كمنهج عام للبحث. وتم جمع المعلومات من أدوات أولية وثانوية. فالمصادر الأولية تكمن في مقابلة الشخصيات السياسية والفكرية والثقافية، فضلاً عن مقابلة أعيان البلاد والمرجعيات الوطنية والدينية والقبلية والسلاطين والمشايخ والإدارات الأهلية وذلك عبر طرح الأسئلة وإجراء استبيانات بطرق علمية وعملية. أما الثانوية فهي

(ISSN: 2536 - 9555)

المراجع والكتب والمخطوطات.

حدود البحث: تنقسم حدود هذا البحث إلى حدود زمنية، وتبدأ من فترة ما بعد وفاة ديبي إلى يومنا هذا، واستخدمت تشاد كحدود مكانية.

تنظيم البحث:

عنوان هذا البحث هو الإستقرار السياسي التشادي ما بعد ادريس ديبي اتنو، التداعيات والتحديات، ومن ثم حللنا البحث إلى مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته والمناهج والمصادر المتبعة فضلاً عن حدود البحث.

الخاتمة:

جاءت أساسيات هذا البحث العلمي كركيزة أساسية لبناء الخطة البحثية، فعبر عناصرها المنهجية استطعنا أن نكون فكرة واضحة، فجاءت مفسرة لما تحمل هذه الأساسيات من رؤى مستقبلية تكمن في طياتها مضامين هذا البحث، فجئنا بمقدمة البحث والمشكلة الحقيقية التي تعاني منه وأهميته وأهدافه، والسؤال المطروح والذي تمحورت حول الاستقرار السياسي التشادي ما بعد وفاة إدريس ديبي، قبل أن يتفرع البحث إلى أسئلة رئيسية وفرعية ومن ثم الأهمية العلمية والعملية وتحديد أهداف وفرضيات البحث والمناهج البحثية المتبعة مع الأدوات الأولية والثانوية، قبل أن تقسم إلى حدود زمنية ومكانية وتختم بتنظيم الخطة العامة.

تقسيم هذا البحث بهذه الطريقة العلمية المحكمة سمحت للباحث فتح آفاق أوسع للتحليل والتعمق في الدور الايجابي والسلبي التي يقوم به حكومة محمد إدريس ديبي اتنو في بناء الدولة وإيجاد إجابات شافية لواحد من أصعب المسائل السياسية التي تقف في طريق عجلة التنمية التشادية.

مقدمة البحث:

ما نود التطرق إليه في هذا البحث هو تداعيات الاستقرار السياسي في تشاد بعد وفاة الرئيس التشادي السابق إدريس ديبي اتنو الذي حكم البلاد على مدى أكثر من ثلاثة عقود وما ترتب عليها من تحديات. فبقراءة كل المحللين السياسيين والعسكريين والرأي العام التشادي بوجه الخصوص، كان ما يمكن تخيله بعد غياب إدريس ديبي هو الفوضى السياسية والانفلات الأمني والإنقسام القبلي والجهوي، وإنهيار المؤسسات

الدستورية الهشة لتذكرنا بتاريخها السياسي المرير في فجر الثمانينيات من القرن الماضي.

والذى دعا كل هذه الأوساط لتخمين هذا السيناريو من دون غيره هي طبيعة الحياة السياسية في تشاد وما قامت عليها من تقلبات. فقد نهجت السياسة التشادية منذ نشأتها نهج جهوي وقبلي تعتمد على التجمعات الدينية)مسلمين مسيحيين(والجهوية)شماليين جنوبيين)، وأن كل هذه التجمعات التي تكتنفها الجهل والفقر استخدمها البعض لمصالحها الشخصية، وقد زلت تلك التكتلات قنبلة موقوتة بيد أؤلئك الطامعين، فضلاً عن أن الرئيس محمد ديبي تفتقده الخبرة والكفاءة العلمية والحنكة السياسية التي تمكنه من إدارة البلاد، وعليه يخشى الكثيرون من اغتنام الطامعين لهذا الضعف بالغياب المفاجئ لرئيس الجمهورية لزحزحة الإستقرار السياسي. ولكن وبالبرغم من مرور أكثر من أربعة أعوام من وفاة ديبي واجتياز الفترة الإنتقالية بحزر رغم النجاح، ما زال الكثير منا يطرح هذا السؤال المحوري. ماذا بعد وفاة إدريس ديبي اتنو؟ أي ما هي التداعيات والتحديات السياسية التي واجهت الحكومة الإنتقالية في هذه المرحلة؟ فهذا ما نود التطرق إليه بالبحث والتحليل للحصول على الإجابة!

مفهوم الإستقرار السياسي

الإستقرار لغةً مصدر السكن، أي بقاء ثابت على ما كان عليه. واصطلاحا هو الإبقاء على الواقع كما هو كائن، والإستقرار السياسي هو حالة تتميز بالحفاظ على الحكومة أو النظام السياسي بطريقة سليمة مع المشاركة الواسعة تجنباً للإضطرابات أو التغييرات الكبيرة التي تطرأ على مدى فترات زمنية طويلة.

يعتبر الإستقرار السياسي أحد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من الكتاب والمفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي، ويعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً، وهو مفهوم معياري، فما قد تسبب في استقرار دولة ما، قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى. وتكمن أهمية هذا المفهوم في كونه يعتبر مطلباً جماعياً تسعى إليه الأمم والشعوب. ومهما كان نمط وطبيعة النظام السياسي القائم أو السائد في أية دولة فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقراً كي يستطيع الإستمرار. وهو لا يعني تجميد

(ISSN: 2536 - 9555)

الأوضاع القائمة، والحفاظ على بقائها وسكونها، بل يعني إيجاد جو مناسب للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية، وخلق جو من حرية العمل السياسي وحركية أحزابها. **(سندو، ٢٠٢٠، ص٧١)**

الإستقرار السياسي في تشاد ما بعد الإستقلال

ترك المستعمر بسمات للحرية السياسية بعد الإستقلال، فأنشئت الأحزاب السياسية والبرلمان، ولكن سرعان ما انقلبت حكومة تومبلباي المساند للديمقراطية لينفرد بنظام الحزب الواحد، بعدها دخلت البلاد في صراعات سياسية وثورية لم تذق الشعب التشادي طعم الديمقراطية ولا الإستقرار السياسي حتى مجيء إدريس ديبي في ديسمبر ١٩٩٠.

فمنذ أن استولى تومبلباي المسيحي الديانة و المنحدر من الجنوب كأول رئيس لتشاد المستقلة مقاليد الحكم من المستعمر في الحادي عشر من أغسطس من عام ١٩٦٠ واجهت معارضة قوية من الساسة المنحدرين من الشمال واتهموه بالإنحياز للمستعمر ذات التابع المسيحي ولإخوته الجنوبيين. وفي بداية نفس العام قامت مجموعة من البدويين بالتمرد ضد السلطات الحكومية في منطقة منقالمي في وسط البلاد مما أودى إلى قيام ثورة معارضة سميت فيما بعد بفرولينا، التفت حولها معظم أبناء الوسط والشرق والشمال فاستولو على ثلثي البلاد فساهمت بذلك على التدخلات الخارجية من دول الجوار كالسودان وليبيا ونيجيريا وأخرى كفرنسا. ففي الوقت الذي احكمت فيه ثورة فرولينا على مجريات الأمور في معظم مناطق الشمال والوسط والشرق والغرب، تآمرت مجموعة من الضباط فاغتالت الرئيس تومبلباي في مكتبه بالعاصمة التشادية انجمينا في الثالث عشر من أبريل من عام ١٩٧٥**(الماحي،١٩٨٢، ص١١٧)**.

استولى فيليب مالوم القائد العام السابق)كان مسجوناً(زمام الأمور، إلا أنه قدم استقالته بعد عامين أثناء مؤتمر الحوار التشادي في نيجيريا لتبدأ مرحلة جديدة من الصراعات السياسية، فتعاقبت الحكومات بمسمياتها ليصبح كوكوني وديي رئيساً وحسين هبرى رئيسا للوزراء، ولم يستمر ذلك سوى عامين ونيف قبل أن يخرج هبرى معارضاً ومن ثم يعود رئيساً في يونيو من عام ١٩٨٢م ويحكم البلاد لمدة ثمانية أعوام من البطش والإغتيالات والإعتقالات التعسفية، فانشق كبار ضباطه خاصة من أبناء العرب والحجار وأخيراً الزغاوة بقيادة حسن جاموس وإدريس ديبي متجهين صوب الحدود

التشادية السودانية، مع بضع من أفراد ضباط الجيش المنتمين لأفراد قبيلتهم)قبيلة الزغاوة)، وبعد أقل من ٢٠ شهراً من الحروب الشرسة والبشعة، مات فيها الآلاف تمكن المعارضة من الوصول إلى العاصمة انجمينا بقيادة ادريس ديبي في الثلاثين من ديسمبر من عام ١٩٩٠ واستلم مقاليد الحكم بالبلاد،وذلك بعد أن تم القبض علي شريك ديبي وزعيم المعارضة حسن جاموس جريحاً في معركة حجر مرفايت في الحزام الحدودي التشادي السوداني وتم نقله إلى العاصمة انجمينا ليتم تصفيته فيما بعد. **(الماحي،١٩٨٢، ص١٢٧)**.

نبذة عن السيرة الذاتية لإدريس ديبي إتنو

عرف التشاديون لأول مرة اسم إدريس ديبي على الساحة السياسية التشادية كجندي وقائد عسكري مع ثورة فرولينا FROLINA بقيادة كوكوني وديي في فجر السبعينيات ومن ثم مع قوة جيش الشمال FAN بقيادة حسين هبري في فجر الثمانينيات.

ولد إدريس ديبي في عام ١٩٥٢ م في منطقة بردباء بولاية اينيدي الشرقية، بدأ دراسته بالخلاوي القرآنية كبقية أبناء منطقته و إلتحق بالمدرسة الإبتدائية بمدينة فادا ثم بلتن ثم مدينة أبشى ليكمل المرحلة الإبتدائية، وإلتحق بثانوية جاك مودينا بمدينة بنقور ليكمل الإعدادية والثانوية، ومن ثم إلتحق بمدرسة الضباط)جيميا بانجمينا(في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٦ وإلتحق بمعهد ماروي لآفرانس العسكرية بمدينة هايد بارك الفرنسية ليحصل على دبلوم في الطيران الحربي ومن ثم دبلوماً في سلاح المظلات، وتولى عقب عودته منصب القائد العام لقوات جيش الشمال برئاسة حسين هبري في الفترة من ١٩٧٩-١٩٨٠ وبعد استلامهم للسلطة بانجمينا في يونيو ١٩٨٢عين إدريس ديبي قائداً عاماً للقوات المسلحة التشادية حتى عام ١٩٨٦ حيث خلفه حسن جاموس محمد الذي كان قد شغل عدة حقائب وزارية قبل أن يعين في هذا المنصب ويخرج مع العقيد إدريس ديبي.**(صالح، ٢٠١٨، ص٢٧)**

سافر العقيد إدريس ديبي مرة أخرى لفرنسا ليلتحق بالمدرسة العليا للحرب في الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٧ وبعد رجوعه عين مستشاراً للشؤون العسكرية لدى رئاسة الجمهورية مسؤولاً عن الدفاع والأمن في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩ أي موعد خروجه للمعارضة. يعتبر إدريس ديبي أول ضابط شمالي مسلم يتولي منصب القائد العام للقوات المسلحة

(ISSN: 2536 - 9555)

التشادية، وعرف بشجاعته وعنفه وفرض رأيه علي الآخرين مع أنه هدأ نسبيا بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية بخلاف زميله القائد حسن جاموس الذي يعرف بأنه رجلاً حكيماً وشجاعاً ولطيفاً حسن الخلق محبوب عند الجميع، وثمة جماعة من مرافقيه تعجبوا كيف لهذا الشخص اللطيف أن يقود أبشع وأشرس المعارك ليحرر بلاده من الإحتلال الليبي آنذاك.

إدريس ديبي زعيماً للحركة الوطنية للإنقاذ MPS

خرج ديبي مع رفيق نضاله وابن قبيلته حسن جاموس في الأول من أبريل من عام ١٩٨٩ ليؤسس الحركة الوطنية للإنقاذ، وفي مؤتمر باميناً)مارس١٩٩٠(وبعد إعتقال جاموس وتصفيته فيما بعد، عين العقيد إدريس ديبي قائداً للحركة، وبعد إستيلائه للسلطة في نهاية نفس العام تحول الحركة إلى حزب سياسي سميت بحزب الحركة الوطنية للإنقاذ والمختصرة بالفرنسية MPS في أكتوبر من عام ١٩٩١م. كان ديبي محارباً وعسكرياً منضبطاً وطياراً ماهراً وضابطاً وقيادياً أثبت وجوده في جل ميادين القتال الذي شارك فيه، بل وفي شتى المدارس العسكرية التي تتلمذ فيه.**(صالح، ٢٠١٨ ص٢٨)**.

بعد أن اسر حسن جاموس في معركة حجر مرفايت عند الحدود التشادية السودانية في ابريل ١٩٨٩ وتم قتله مؤخرا من قبل هبري، فرض الواقع علي إدريس ديبي وبعد مؤتمر باميناً في مارس ١٩٩٠ أن يصبح زعيماً بلا منازع للثورة التي اطلقت عليه الحركة الوطنية للإنقاذ MPS، وعليه كان يتطلب منه أن يتحلى بشيء من المرونة والتحكم بمنطق العقل، ومع ذلك ظل القائد المهيب والمنفرد بقراراته والذي زل يستمع لقلبه أكثر من عقله.

إدريس ديبي إتنو رئيساً لجمهورية تشاد

إستولى ديبي على الحكم في بلد هش أمنياً واقتصادياً وسياسياً، مزروعة بالمشاحنات القبلية المنبثقة من مختلف التكتلات العشاعرية والمجموعات الثورية، لتشكل قنبلة موقوتة لا أحد يعرف متى ومن أي جهة تنفجر، الأمر الذي دعا ديبي يكرس جل وقته في البحث عن سبل جديدة لأستبداد الأمن وتوحيد الجبهة الداخلية بأسلوبه الخاص، فنجح تارةً وفشل تارةً أخرى. وما يجدر القول هنا أن ديبي استطاع أن يضعف

المعارضات العسكرية إلا أنه لم يستطع وضع حداً نهائياً لوجودها، حتى وقع هو بنفسه ضحية تلك الحروب الأهلية والمعارضات فقتل في أرض المعركة.

ورغم الإخفاقات حكم البلاد بيد من حديد لأكثرمن ثلاثين عاماً، إلا أن التاريخ قد سجل لديبي إنجازات سياسية لا يستهان به، فقد خطى خطوات منذ مجيئه للسلطة وصفت بأنها سليمة وضرورية للحصول على الإستقرار السياسي، فأقام المؤتمر الوطني الحر عام١٩٩٣ والإستفتاء على الدستور في ٣١ مارس ١٩٩٦م ونظم الانتخابات الرئاسية في نفس العام وفي عام ٢٠٠١م كما عمل على إستفتاء لتعديل الدستور في يوم ٦ يونيو ٢٠٠٥م وسمح بإجراء إنتخابات رئاسية في عام ٢٠١١م ومن ثم في عام ٢٠١٦م وأقام الملتقى الوطني في عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠ وأخيراً نظم آخر إنتخابات في حياته في عام ٢٠٢١م وفي كل مرة كان ديبي هو الفائز والمحتفل، ولكن هذه المرة لم يتمكن من الإحتفال بفوزه نتيجة لهجوم المعارضة قبيل ليلة الإحتفال من جهة الشمال والذي أودى بحياته **(صالح، ٢٠١٨، ص٤٤١)**.

إدريس ديبي في مواجهة الإستقرار السياسي

إستولى ديبي على السلطة في تشاد بعد أن هزم قوات النظام السابق حسين هبرى، إلا أنه لم ينجو من المعارضات العسكرية طوال فترة حكمه، فقامت معارضات في الشمال والجنوب والغرب والشرق، واستطاعت مجموعة متحالفة من المعارضة المسلحة من دخول انجمينا أكثر من مرة (٢٠٠٦ و٢٠٠٨) مهددين حكم ديبي إلا أنهم لم يستطيعوا من قلب النظام، فدحر قوات ديبي المعارضة حاسماً بذلك المعركة في فبراير ٢٠٠٨ فأدت إلى ايجاد استقرار أمني دامت أكثر من عشرة سنوات، فظن التشاديون بأن شرارة الحرب الأهلية قد انطفت، ولكن خابت مرة أخرى أحلام التشادين للحصول على سلام دائم وآمن، فتجددت المعارك المتقطعة مع الجماعات المعارضة في الشرق والشمال حتى اندفعت قوات جبهة الفارك FARC الذي يقوده محمد المهدي من الحدود الليبية التشادية صوب العاصمة انجمينا، ودفع ديبي بقواته لدحرهم، إلا أنه أصيب حينها بجروح بليغة في أرض المعركة في ليلة الأحد ١٩- من أبريل عام ٢٠٢١م فنقل إلي إنجمينا ليلقي هتفه في اليوم التالي. **(صالح، ٢٠١٨، ص٤٦٥)**.

(ISSN: 2536 - 9555)

تداعيات إغتيال إدريس ديبي اتنو

لا أحد توقع الموت المفاجئي لرئيس الجمهورية الذي كان في نظر الكثيرين لا يموت ولا يعرف الموت أو لا يهابه، إضافة إلى أنه لم يؤهل أحداً ليخلفه، فسبب غيابه فراغاً سياسياً كبيراً وصدمة عارمة صدمت كل الأوساط السياسية في الداخل والخارج، فاتجه كل الأنظار صوب الجيش والأحزاب السياسية والمجموعات المسلحة في الخارج، فضلاً عن التكتلات القبلية في الداخل والخارج، وعليه كان أقل التقديرات المتوقعة لكل المراقبين السياسيين وقوع البلاد في فوضى سياسية لا مثيل لها، ولكن وبعد مرور أكثر من أربعة أعوام من رحيله لم نشهد لا تذبذب أمني ولا سياسي يهدد المؤسسات الدستورية، مع أن الإنتقال الدستوري للسلطة لم تتم بالصورة المطلوبة وبحسب ما نصت إليه الدستور التشادي، أي في حالة غياب الرئيس أو عدم مقدرته للقيام بالمهمة ينوبه رئيس البرلمان.

بالرغم من أن جزء من الرأي العام الدولي وقفت بجانب الجيش الذين أعلنوا بأنهم ليسوا بإنقلابين بل جاءوا في ظروف استثنائية لحماية الدولة التشادية من الإنهيار وملئ الفراغ الدستوري الذي تركته الموت المفاجئ لرئيس الجمهورية، وتنازل عنه رئيس البرلمان عن دوره الدستوري حفاظاً للأمن والإستقرار في هذه الفترة الحرجة بحسب تعبيره، فانقسم الرأي العام الوطني والدولي ما بين مؤيد ومعارض لحقيقة نوايا الجيش فسماها البعض بالإنقلابين والآخر بالمنقذين، فأياً كان الأمر نحن أمام معضلة سياسية حقيقية لا أحد يتوقع مداها، وهذا ما دعانا للتطرق إلى هذا الموضوع الحيوي للبحث عن تداعياته وتحدياته. **(مركز المستقبل، أبريل ٢٠٢١)**.

صدمة وفاة إدريس ديبي

إنتشرخبر إصابة أو وفاة الرئيس ديبي في أرض المعركة عند بعض الأوساط التشادين وتداولته الإذاعات العالمية بين شك ويقين، ليترك الحيرة والخوف في نفوس التشادين من مخبة غياب ديبي وعواقبه، فعبر البعض الحدود الكمرونية المتاخمة مع العاصمة انج، واستعد آخرون للأسوأ، والبعض الآخر في شك من صحة الخبر،حيث أن شوارع العاصمة كانت شبه عادية، فلا صوت يعلو سوا صوت الصمت والحيرة، بعيداً عن زلزال سياسي، أو تبادل لإطلاق النار، أو تظاهرات وتجمعات سياسية، في شكل

إنقسامات قبلية وجهوية، بل كانت برداً وسلاماً على الأمة التشادية الذي لا يكاد يصدق ما حصل، فكلما شهادته الشعب التشادي في الشوارع بعض الدبابات والمدرعات المحدودة والمتمركزة في بعض الأماكن الحساسة من العاصمة، عداها لم يحدث شيئاً يؤدي إلى تغيير في الخلل الأمني، بل كانت الحركة شبه عادية داخل العاصمة وفي بقية المدن التشادية، وسط شعب مصدوم، وانصدم معها الرأي الإقليمي والدولي، خاصة أمريكا والإتحاد الأوروبي أهم حلفاء ديبي في حربهم ضد الإرهاب، فوقفو وقفة صمت وحداد فأنزلوا علم الأمم المتحدة ترحماً وتكريماً لروح مرشال تشاد، فضلاً عن إنزال علم الإتحاد الأفريقي في مقر الإتحاد الأفريقي بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا، فدخلت تشاد بذلك في مرحلة من الحيرة والترقب بشأن مستقبله السياسي. **(مركز المستقبل، مايو ٢٠٢١)**.

مات المرشال إدريس ديبي إتنو فجأة قبل أكثر من أربعة أعوام ونيف وما زال الشعب التشادي في حيرة إلى يومنا هذا،فقد أدخلت الشكوك والخوف في قلوب الكثيرين خوفاً من هشاشة الوضع السياسي للدولة التشادية التي يمكن أن تنهار تحت كل لحظة، فلا الساسة ولا العسكريين بإستطاعتهم إيجاد مستقبل آمن لهذا الشعب بغياب إدريس ديبي بحسب ظن الكثير من المحللين السياسيين والباحثين، فقد أدخل في قلوب الكثيرين الشك والرعب الممزوجتين بمزيد من الأسئلة الذي لا أحد منا يستطيع الإجابة عليها يقيناً .. فلم يترك الرئيس خليفة له، ولا أحداً تنبأ لمثل هذه الإحتمالات، فأقل التوقعات هو إقتتال داخلي على الأقل ما بين أبناء قبيلة الزغاوة فيما بينهم و تحويل أنجمينا إلي بؤرة حرب لا أحد يحمد عقباه، ولكن وبعكس ما توقعته كل الأوساط، ظهر من بين هؤلاء الجزالات مجموعة لا تعرف القراءة ولا الكتابة ولكن تقرأ الأمور بصورة جيدة، تارة بقياس عقلي بسيط وتارة بالتهديد والوعيد وتارة بالإعتماد علي حكماء السلطات التقليدية فلم يجدوا كبير صعوبة في الموافقة علي تشكيل مجلس عسكري CMT يضم خمسة عشر ضابطاً رفيع المستوى يرأسه محمد إدريس ديبي الذي اتفقت على شخصه على الفور وبالإجماع.

(ISSN: 2536 - 9555)

المجلس العسكري التشادي CMT

جاءت الموافقة من قبل بعض الجنرالات علي رأسهم أبكر عبدالكريم داؤود الذي كان يشغل منصب القاعد العام للقوات المسلحة التشادية قبل موت المرشال، والجنرال طاهر أردا تيرو الذي كان يشغل منصب المستشار العسكري لدي رئاسة الجمهورية ومحمد إدريس ديبي الذي كان يشتغل منصب رئيس الحرس الجمهوري بالإضافة إلى مجموعة من الجنرالات بعضهم عمل في مناصب قيادية رفيعة أمثال أوقي دقاش الذي عمل وزيراً للداخلية ومديراً للمكتب العسكري لدى رئاسة الجمهورية، وبشارة عيسى جادالله الذي عمل كوزير للدفاع، وأحمد يوسف محمد اتنو الذي شغل عدة مناصب من بينها قائد الحرس الجمهوري، ومناصب رفيعة أخرى. ومن بينهم العسكريين المقربين لعائلة ديبي صالح بكاي مرو وعمر جورقوي وآخرين ممن ساهمو في تهدأة الأمور والمشاركة في اقتراح محمد إدريس ديبي ليكون رئيساً للمجلس العسكري معللين اختيارهم بأنه ابن المرحوم وقائد حرسه الجمهوري وأنه من أم قرعانية يستطيع أن يعمل توازن في السلطة بإعتبار أن القرعان) قبيلة حسين هبري الذين حكمو البلاد قبل ديبي (وأن هذا التوازن القبلي يهدئ المجموعات المعارضة من أبناء القرعان وكم أنها تبني جسور الثقة ما بين الزغاوة والقرعان، فضلاً عن أن البعض يرى في هذا الشاب الهادئ الهدوء والحكمة وأنه لم يرتكب جرماً يذكر، فتمت الموافقة على تعينه على رأس المجلس العسكري الإنتقالي المكون من خمسة عشر جنرال في ٢٠٢١/٤/٢١م رغم أنه الأصغر سناً (٣٧ عاماً) والأقل خبرة، فأعلن الناطق الرسمي للمجلس العسكري الجنرال أزيم برمندا في صبيحة يوم الثلاثاء ٢١ أبريل ٢٠٢١م ثلاثة قرارات هامة: **(البسيطلي، مايو ٢٠٢١)**

أولاً: إعلان وفاة رئيس البلاد إدريس ديبي إتنو متأثراً بجراح أصيب خلال المعارك التي شارك فيها ضد جبهة التغيير والوفاق المعارضة بقيادة محمد المهدي.

ثانياً: إعلان الحداد التام وتشكيل المجلس العسكري CMT.

ثالثاً: تشكيل أعضاء المجلس العسكري الإنتقالي المكون من ١٥ عضواً لمدة ١٨ شهراً فجاءت تشكيل المجلس علي النحو التالي:

١. الفريق محمد إدريس ديبي إتنو رئيساً للمجلس	**Général de corps d'Armée Mht Idriss deby Itno président de CMT**
٢. الجنرال جيماروم ترينا نائباً له	Général de Division Djimadoum Tirana Vice-président
وأعضاء كل من :	
٣. الفريق أبكر عبدالكريم داوود	Général de corps d'Armée Abakar Abdelkerim Daoud
٤. الفريق بشارة عيسي جادالله	Général de corps d'Armée Bichara Issa Djadallah
٥. الفريق أوكي محمد يحي تقاش	Général de corps d'Armée Oki Mht Yahya Dagache
٦. الفريق محمد إسماعيل شايبو	Général de corps d'Armée Mht Ismail Chaibo
٧. الفريق طاهر أردا تيرو	Général de corps d'ArméeTahir Erda Tairo
٨. الجنرال سليمان أبكر آدم	Général de division Souleyman Abakar Adoum
٩. الفريق أحمد يوسف محمد إتنو	Général de corps d'Armée Aht YOUSSOUF ITNO
١٠. الجنرال أزيم بيرماندوا غون	Général de BrigadeAzem Bermandoa Gona
١١. الجنرال أمين أحمد إدريس	Général de Birgade Amine Ahmat Idriss
١٢. الجنرال قمان مختار	Général Gamane Mokhtar
١٣. الجنرال صالح بن حليكي	Général de division Saleh Ben Haliki
١٤. الفريق محمد نورعبدالكريم	Général de corps d'Armée Mht Nour Abdelkerim
١٥. الجنرال خيلي حمشي	Général de Birgade Gueile Hemchi

بعد تشكيل المجلس العسكري الإنتقالي عاش الشعب التشادي في ترقب وحظر شديدين خوفاً من انفجار الأوضاع الأمنية خاصة داخل العاصمة إنجمينا، وبالرغم من أن السلطات الأمنية اتخذت إجراءات أمنية إلا أنها لم تصل إلى حد لفت النظر، بل كانت الأوضاع شبه عادية، وفيما يلي نستطيع أن نسرد تواريخ أهم المحطات السياسية التي نستطيع الوقوف عندها.

(ISSN: 2536 - 9555)

محطات لتاريخ تشاد بعد إدريس ديبي:

في ٢١ من أبريل ٢٠٢١م أعلن الناطق الرسمي للمجلس العسكري الجنرال أزيم برمندا أغونا وفاة الرئيس إدريس ديبي إتنو وتشكيل المجلس العسكري الإنتقالي وأعضاؤه المكون من خمسة عشر عضواً.

بعد ٧ أيام أي في ٢٧ من أبريل ٢٠٢١م ألقي الفريق محمد إدريس ديبي رئيس المجلس العسكري الإنتقالي أول خطاب للأمة التشادية أكد فيها وفاة المرشال الذي جاءت نتيجة لإشتباكات بين الجيش الوطني والقوات المعارضة، كما ذكر أنه كان متواجداً في ساحة المعركة. كما طمئن الشعب على سيطرة الموقف الأمني، وأنه يسعى مع رفاقه تمرير الفترة الإنتقالية فعلى الجميع مباشرة حياتهم العادية. ولكن في الصباح تم رصد تظاهرة نظمتها هيئة تنسيق إجراءات الوطنية أسفر عن سقوط عدد من القتلي وجرحي ومن ثم الأعتقالات.

في ٢ مايو ٢٠٢١م شكل المجلس العسكري الإنتقالي الحكومة الإنتقالية المكونة من ٤٠ عنصرا بقيادة رئيس الوزراء باهيمي باداكي ألبيرت هدفها تنظيم حوار وطني وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية.

من ٣ –٩ مايو أي بعد أسبوع من تنصيب الحكومة أعلن المجلس العسكري بأنهم ألحقو المتمردين خسائر كبيرة في الأرواح وتم أسر المئات من كبار ضباط المعارضة، وقد تم تقديم ١٥٦ سجيناً أمام الصحافة الوطنية والعالمية.

في ١٤ مايو ٢٠٢١م أرسل الإتحاد الإفريقي بعثة إلي العاصمة أنجمينا بشأن الوضع في تشاد وأعتبر الإتحاد أنه من الأفضل دعم الفترة الإنتقال بدلاً من معاقبته بسبب الوضع الاستثنائي ووضعت الإتحاد قائمة بالسلوكيات التي يجب اتباؤها خلال الفترة الإنتقالية، ومن ناحية أخري، أدان البرلمان الأوربي المجلس العسكري الإنتقالي وطالب للعودة إلى الطرق الدستورية.

في ٢٩ يونيو ٢٠٢١ جاءت خارطة الطريق التي أعتمدتها مجلس الوزراء يوم الخميس ٢٩ يونيو ٢٠٢١م. فمن المقرر إجراء الحوار الوطني الشامل نهاية العام للإنتهاء من المرحلة الإنتقالية، ولكن كان الحكومة بحاجة إلى أكثر من ٨٤٠ مليار فرنك أفريقي لكلفة الإجراءات التي سيتم تنفيذها بنهاية الفترة الإنتقالية وتشير خارطة

الطريق إلى أن هدف الحكومة خلال هذه الفترة الإنتقالية هو تعزيز الأمن وتنظيم حوار وطني وتوطيد السلام والوحدة الوطنية وسيادة القانون والحكم الرشيد.

مؤتمر الحوار الوطني المستقل:

أطلق رئيس المجلس العسكري مبادرة بالحوار الوطني داعياً جميع الأطراف السياسية بما فيها الحركات السياسية والجماعات المتمردة في للحوار الوطني فضلاً عن إنشاء وزارة خاصة بالمصالح الوطنية وتعيين مستشاراً للمصالحة والحوار الوطني برئاسة الجمهورية. وفي يناير ٢٠٢٢م أعلن محمد ديبي في خطاب إلى شعبه أن الحوار الوطني الجامع يعقد في ١٥ فبراير ٢٠٢٢م بهدف تحقيق المصالحة في البلاد وتمهيد الطريق أمام إجراء إنتخابات رئاسية إلا أن الموعد تم تأجيله لأسباب فنية وعدم جاهزية الجهة المنظمة ليقام في العشرين من أغسطس من عام ٢٠٢٢م أي بفارق ستة أشهر. **(Bétinbaye, 2022.p33)**

تم إفتتاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل بمدينة انجمينا، ومع أنها إمتنعت عدة أحزاب سياسية وجهات مدنية عن الحضور، إلا أنها حظيت بمشاركة واسعة، من بينهم أكثر من ٢٥٠ حزباً سياسياً و ٤٨ حركة مسلحة وأكثر من ٢٠٠ جمعية مدنية، فضلاً عن حضور الحركات المسلحة التي لم توقع على إتفاقية دوحة للسلام بعد أن لبى المجلس العسكري طلباتهم بإعادة تشكيل اللجنة المنظمة للحوار والتعهد بعدم مشاركة أعضاء المجلس العسكري في الانتخابات القادمة.

كانت المشاركة واسعة وشملت تقريباً كل الأطياف التشادية، النسائية والشبابية وذو الإحتياجات الخاصة والاتحادات الطلابية ونقابة المحامين والشخصيات الإعتبارية وممثلين من كبار الضباط في الجيش الوطني وقوات الدرك والحرس والرحل والشرطة الوطنية وممثلي الجاليات التشادية وأصحاب الحرف والصناعات اليدوية الشبه تقليدية ورجال الدين والفنون والمزارعين والرعاة والبدويين والرحل وحتى ممثلي الأطفال ليشمل الحضور أكثر من ١٦٠٠ ممثل في يوم الإفتاح بجانب رئيس دولة نيجيريا وممثلي رؤساء عدة في الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي والسفارات المعتمدة لدى جمهورية تشاد. كما تم تعيين الرئيس التشادي الأسبق كوكوني وديي على رأس اللجنة المعينة بالاتصال بالحركات العسكرية التي رحبت بالمشاركة في حوار الدوحة لتبحث عن حلول

(ISSN: 2536 - 9555)

ضامغة في خلال ثلاثة أسابيع التي خصصت لها، ولكن استمرت لخمسة وأربعين يوماً بالتمام والكمال. **(Badaré-jeane Afrique)**

إتفاقية الدوحة:

نص إتفاقية الدوحة على وقف إطلاق النار قبل انطلاق الحوار الشامل كما تعهد المجلس العسكري بعدم القيام بأي عمل عسكري ضد الحركات الموقعة على الإتفاق. كما نص الاتفاق أيضا على برنامج نزع السلاح والعفو عن المتمردين الموجودين في الخارج وتأمين عودتهم إلى البلاد.

أما النقاط الخلافية الأخرى فقد أحالها اتفاقية الدوحة إلى جلسات الحوار الوطني الشامل والذي إلتزم بها رئيس المجلس العسكري بأن تكون قراراته سيادية وقابلة للتنفيذ وفقاً لتصريح رئيس اللجنة المنظمة للحوار، وأن المؤتمر سيمضي قدماً لوضع دستور جديد للبلاد يتم طرحه في الإستفتاء العام. وفي كلمته خلال الجلسة الإفتتاحية دعا رئيس المجلس محمد إدريس ديبي إلى الوحدة والإتفاق على عقد إجتماع جديد يقوم على العدالة وقبول الرأي الآخر، فالحوار جرى في البداية حول المشاريع التي طرحتها هذه الأطراف وبدأ الفرق شاسعاً بين رؤية بعضهم ومشروع الحكومة إلا أن الوساطة القطرية بذلت جهداً كبيراً في تقريب المسافات من خلال فرز المقترحات وترتيب المفاوضات وتطمينها، فضلاً عن تعميق الثقة ليختتم الحوار بالتوقيع على الإتفاقية النهائية في ٨ أغسطس ٢٠٢٢م. **(صحيفة الخبر.نت)**

أهم بنود اتفاقية الدوحة:

١- وقف العدوانية بصورة تامة ونهائية.

٢- نزع السلاح ودمج القوات المتمردة. ويشرح المادة بأن تتم الدمج لمرحلتين.

الأولى: إبتداءً من تاريخ التوقيع مباشرةً بالإتفاق مع الحركات السياسية العسكرية في عملية رفع كشوف اللجنة لمتابعة تنفيذ اتفاقية الدوحة. **والثانية:** تقوم الحركات السياسية العسكرية في الحوار الوطني الشامل في أنجمينا بتزويد اللجنة الإستشارية لمتابعة تنفيذ إتفاقية الدوحة. فقد تم رصد لتعداد مقاتليها وأسلحتها وأماكن وجودها بالتنسيق مع دول الجوار التي تتواجد فيها، فضلاً عن بناء الثقة والترتيبات الأمنية. فقد اتفقت الأطراف على أن يضمن المجلس العسكري إلغاء كل الملاحقات القضائية والعمل على حفظ

سلامتهم أي الإلتزام بضمان السلامة الجسدية لأعضاء الحركات الموقعة على الاتفاقية، وعلى الحركات عدم المشاركة في الإعتداء على أمن وسلامة الدولة، فضلا عن وضع نظام خاص لمندوبي الحركات والترتيب لتسهيل إنتقالهم وحرية تأسيس حزب سياسي لمن يرغب منهم في ذالك. **(France 24.net)**

وثيقة الحوار الوطني الشامل

تعهد المجلس العسكري والأطراف الموقعة لبدأ حوار وطني شامل في انجمينا تكون قراراته ملتزمة لجميع الأطراف، على أن يقوم المجلس بالتنظيم المادي للحوار وإدارة أعماله لكن على أساس شامل وتوافقي وشفاف يرضي جميع الأطراف المشاركة محدداً ٢٠ بند وضعت كأجندة للحوار الوطني الشامل، منها الإصلاح الجزري للجيش ومسألة مراجعة ميثاق الفترة الإنتقالية ومسألة عدم أهلية أعضاء الأجهزة الإنتقالية للترشح في أولى إنتخابات تجرى بعد المرحلة الإنتقالية وتشكيل حكومة مصالحة وطنية بعد إختتام الحوار الوطني الشامل.

اختتمت الوثيقة ببيان لمتابعة إتفاقية الدوحة، ونصت على إنشاء لجنة إستشارية لمتابعة تنفيذ إتفاقية الدوحة تتألف من ٩ أشخاص وهم ثلاثة من طرف المجلس العسكري وثلاثة من الحركات الموقعة وثلاثة من ممثلين المجتمع الدولي الذين شاركوا في عملية سلام الدوحة، على أن تكون على رأس اللجنة أحد ممثلي المجتمع الدولي ومن أهم ما ستطلع به اللجنة هو الإشراف على تنفيذ الإتفاقية، إضافة إلى عملية نزع السلاح والتسرع في عملية إعادة الدمج.

نص نجاح إتفاقية الدوحة في إنهاء الأزمة التشادية

يذكر أن تاريخ تشاد الحديث إعتاد على حسم خلافاتها السياسية بالقوة العسكرية وليست بالحوار، ولذالك فإن إتفاقية الدوحة تدشن مرحلة جدلية من التاريخ التشادي وستضع لبنة في تصحيح المنهجيات والفلسفات لتتعاطي مع مختلف المعطيات حتى وإن لم تحقق كل ماهو مطلوب منها، فقد أسست مرحلة جديدة. ومع كل ذلك فإن عملية التوقيع عليه وما ارتبط من سياقات محيطة عكست حالة من اللبس والغموض وهو ما يمكن عرضه على النحو التالي: **(حسن.نت.المرصد المصري)**

(ISSN: 2536 - 9555)

١- **اتفاق غير شامل:** تم التوقيع على اتفاق السلام بين المجلس العسكري التشادي وعدد من حركات المعارضة المسلحة، وتباينت التقديرات حول عددهم، إذ أشار الإعلان الرسمي إلى توقيع ٤٠ حركة مسلحة في حين أشارت تقديرات أخرى إلى توقيع ٣٢ أو ٣٤ حركة فقط. ويرجع ذلك التضارب في تحديد عدد الحركات إلى انقسام بعض الحركات المسلحة أحدهما داعم للإتفاق والآخر رافض له. ولكن حتى ولو تم التسلم بتوقيع ٤٠ حركة، فإن هذا يعني أن هناك نحو ١٢ حركة رفضت التوقيع على الإتفاق، إذ شاركت حوالي ٥٢ حركة مسلحة في الحوار التمهيدي في الدوحة وفقاً للإعلان الرسمي الصادر عن قطر.

٢- **رفض حركة Fact (فاكت الاتفاق):** تعددت الحركات التي رفضت التوقيع على الاتفاق، ولعل أبرزها جبهة التغيير والوفاق فاكت، والتي قادت الهجمات المسلحة في أبريل ٢٠٢١ وأدت إلى مقتل الرئيس التشادي، وقد رفضت التوقيع لفشله في معالجة بعض مطالبها، لا سيما المتعلقة بإطلاق سراح ٤٠٠ من عناصرها. كما أعلنت حركات أخرى رفضها للإنضمام منها: مجلس القيادة العسكرية لخلاص الجمهورية، وحركة المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية بزعامة أبكر تلومي، ومجموعة روما، وكذا المنسقية الوطنية من أجل التغيير والإصلاح، وحركة المجلس الوطني لنهضة تشاد، والحركة الديمقراطية التصحيحية. وقد وجهت العديد من هذه الحركات انتقادات حادة للوفد الحكومي محملة مسؤولية تعثر الحوار.

٣- **انقسام داخل الحركات المسلحة:** شهدت الأيام التي سبقت الإعلان عن توقيع اتفاق السلام تصاعداً للخلافات داخل الحركات المسلحة حول التوقيع عليه. وكان أبرزها تصاعد حدة التباينات داخل جبهة إنقاذ الجمهورية والتي أعلنت مؤخراً إقالة رئيسها إسماعيل موسى الذي كان يرفض التوقيع على اتفاق السلام.

٤- **دعم شرعية المجلس التشادي:** يعد توقيع اتفاق السلام بمنزلة مكسب للمجلس العسكري الحاكم في انجمينا، إذ أن السلطات التشادية لم تكن تستهدف الوصول إلى اتفاق مع المجموعات المشاركة كافة، بل كانت تسعى للإتفاق مع بعضها بما يعزز من شرعية المجلس ويخفف من تنامي الاحتقان الداخلي. فقد تمسك المجلس

العسكري بتمثيل أكبر قدر من الحركات داخل الحوار التمهيدي في الدوحة، وذلك لتقليل الوزن النسبي للحركات الكبرى.

٥- **محاولة تعزيز دور الوسيط القطري:** كان الحوار التمهيدي الذي كانت قطر ترعاه خلال الأشهر الخمسة الماضية على وشك الإنهيار أكثر من مرة، بيد أن دوحة عمدت إلى محاولة الخروج باتفاق حتى ولو كان جزئياً لتعزيز صورتها كمركز لتسوية النزاعات الإقليمية. **ولعل من أبرز بنود وثيقة الإتفاقية هي:**

١. تأهيل أعضاء الهيئات الإنتقالية للمرشح في أول إنتخابات بعد المرحلة الإنتقالية.
٢. إبقاء الحوار الوطني الشامل بشكلها الحالي لإ فساح المجال للشراكة الرباعية ما بين الحكومة، المجتمع المدني، الأحزاب السياسية المعارضة في الداخل، والحركات السياسية العسكرية.
٣. تأكيد سيادة الحوار الوطني الشامل واستقلاليته.
٤. التوزيع المتساوي لعدد المندوبين فيما بين مختلف أطراف المصلحة في الحوار الوطني الشامل.
٥. تعديل ميثان الفترة الإنتقالية.
٦. إعادة هيكلة توازن الدفاع والأمن لتصبح جيش وطني جمهوري.
٧. إطلاق سراح سجناء الرأي والصحفيين والسياسين وأسري الحرب، وهي نقاط وضعتها وثيقة الاتفاقية في أجندة الحوار الوطني الشامل الذي عقد في أنجمينا.

مهددات اتفاقية الدوحة:

علي الرغم من أهمية الحوار الذي انطلق في الدوحة، وطبعتها مؤتمر الحوار الوطني الشامل في أنجمينا، فإن ثمة عوامل أثرت على تحقيق الهدف الاستراتيجي على وهي إنهاء كافة أشكال العداء والإحتكام إلي لغة العقل والحوار، ومع ذلك هناك بعض المهددات التي تلمح في الأفق وتهدد بناء عملية سلام شامل منها:

أ. **حالة** الاضطراب السياسي في منطقة حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل والسودان شرقا وليبيا شمالاً، وأفريقيا الوسطى جنوباً كلها مهددات تلقي بظلالها مسألة عدم الإستقرار.

(ISSN: 2536 - 9555)

ب. التدخلات الخارجية والصرعات الدولية التي تشهدها القارة بأجندة فرنسية روسية أمريكية مستيقظة، والمد الإماراتي من خلف حفتر الليبي الذي يدعم حركة فاكت بقوة. **(حسن.نت.المرصد المصري)**

ج. المظالم التاريخية وانعدام عامل الثقة بين الأطراف ربما بحاجة إلى وقت. فعدم وجود وسطاء لديهم حريصين على بث روح المصالحة ومحايدين وعارفين بزور المشاكل، الذي تنحل بالحكمة والمعرفة.

نهاية الحوار الوطني:

انتهت الحوار الوطني المنعقد في انجمينا بعد ٤٥ يوماً من انعقاده، تم الإتقاف علي خارطة الطريقة التي أقرها الفرقاء التشاديون مع إبقاء رئيس المجلس العسكري محمد إدريس ديبي (٣٨ عاماً) رئيسا للفترة الإنتقالية لمدة سنتين والسماح له بترشيحه في الانتخابات القادمة فضلاً عن توسعة المجلس التشريعي وتخصيص ٤٥ مقعداً للحركات المسلحة الموقعة لإتفاقية دوحة . ومن جهة تعهد الرئيس بالإ فراج عن كل أسري الحرب لتعزيز جهود المصالحة في إتفاقية الدوحة للسلام.

في آخر يوم من الإنتهاء من الحوار الوطني الشامل نصب أعضاء المجلس العسكري المكون من ١٥ جنرال الفريق محمد إدريس ديبي رئيساً للفترة الإنتقالية مدتها عامان وبعد يومين من تنصيبه أصدر الرئيس مرسوماً بتأيين صالح كبزابو رئيساً للوزراء ليقود البلاد أصغر رئيس تشادي عمراً (٣٨ عاماً) مع أكبر رئيس وزراء عمراً (٧٥ عاماً)، وفي ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢م تم تشكيل حكومة وحدة وطنية لتنفيذ نتائج الحوار الوطني الشامل. **(أفروبوليسي.نت.المرصد المصري)**

تداعيات الحوار الوطني:

جرى الحوار الوطني في جو مشحون فلم تحضرها مجموعات من المعارضات المسلحة ولا أجزاء من الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية وأن تحديد الفترة الإنتقالية لعامين كاملين لنفس الشخص محمد إدريس ديبي وإعطائه فرصة ترشيح لم تكن في رغبة الكل، فقد جاءت متنافياً مع وعود رئيس المجلس العسكري، فأثار ضجة خاصةً من تدخل فرنسا الذي حضر رئيسها إيمانويل ماكرون جنازة المرشال إدريس ديبي، ففرنسا كانت يتوه مواصلة الابن مشوار والده في الوقت الذي تري في مالي وبوركنا فاسو

والنيجر إنقلاباً على الشرعية. ومن جهة أخرى تطابقت قرار إمكانية ترشيح رئيس المجلس بتمديد الفترة الإنتقالية لمدة ٢٤ شهرا مما لقي اعتراضاً من قبل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإتحاد الأفريقي والأوربي وطلب من رئيس المجلس العسكري بعدم تمديد الفترة الإنتقالية.

وأخيراً بلا شك أن الخلافات قديمة وعميقة ولذا يعتقد أعتبار ما جري في الدوحة بداية لحصر المشكلات التشادية المتراكمة وقراءتها قراءة جيدة، وفيما لا يدع مجالاً للشك أن حوار الدوحة مكسب كبير للأمة التشادية وللأمن والسلم الدوليين.

الحكومة التشادية الجديدة مع مخرجات المرحلة الإنتقالية:

كانت تشاد تواجه تداعيات سلسلة أحداث عسكرية وأمنية وسياسية في الدول المجاورة لها، ومع رحيل ديبي الذي حكم البلاد أكثر من ثلاثة عقود، ازدادت التعقيدات الداخلية والإقليمية بدخول البلاد في حراك سياسي أمني جديد، مع تعاظم تهديدات تمس استقرار البلاد ووحدة كيانها. فمع تفاقم نشاط الحركات الإرهابية في الدول المجاورة، وحدوث سلسلة من الإنقلابات في بعض دول الإقليم، التي ضربت كلاً من مالي وبوركينا فاسو والنيجر والغابون، ازدادت أهمية تشاد الجيواستراتيجية في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة،والقيام وبعجالة بتسوية داخلية، وتجاوز ازمات ما بعد ديبي السياسية والإقتصادية.

تعد تشاد أكثر دول وسط أفريقيا معنية بما يحدث في مجموعة غرب ووسط أفريقيا، نظراً لمجاورتها لكل من النيجر ونيجيريا، كما أنها شديدة التأثر بتقلبات الأوضاع السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة من جهة الجنوب، وكذلك بتداعيات الحرب الدائرة في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع، إضافة إلى ذلك تعد تشاد من الناحية العسكرية أهم دول المنطقة مواجهة لتمدد حركة بوكو حرام النيجيرية، ومن الشمال لا يزال الجارة ليبيا يعيش انقسامات حادة بين الشرق والغرب ونشاط حركات التطرف العنيف ولا سيما في الجنوب حيث توجد القواعد الخلفية لبعض الحركات التشادية المتمردة. في هذا السياق (المحلي والإقليمي المضطرب) يأتي الإستفتاء على الدستور وتشكيل حكومة جديدة يرأسها الدكتور سيكسيه ماسرا، أحد الوجوه الشابة المعارضة لنظام ديبي منذ مدة، فهو ثالث رئيس حكومة منذ وفاة إدريس

(ISSN: 2536 - 9555)

ديبي بعد باهيمي بتاقي ألبير وحكومة صالح كيبزابو. وتعمد هذه الورقة إلى اختبار الإشكالية الغير الواضحة في موقف الأطراف السياسية الفاعلة– وعلى رأسها الحركة التي يمثلها سيكسيه ماسرا– من مخرجات المرحلة الأولى والثانية من الفترة الإنتقالية. **(الخبر.نت.أغسطس٢٠٢٥)**

من أزمة سياسية إلى استفتاء دستوري

مرت تشاد بأزمة سياسية نتيجة للطريقة التي انتقل فيها السلطة إلى الابن بعد وفاة الأب، فالابن الذي كان يشغل منصب القائد العام للحرس الرئاسي لم يشغل أية مسؤولية حكومية أو سياسية في عهد والده، فقد علق العمل بالدستور بعد مقتل والده وأعلنت مرحلة انتقالية لمدة ١٨ شهراً لتنتهي في سبتمبر ٢٠٢٢ بتسليم السلطة إلى المدنيين، ولكن وفي هذه الأثناء أعلن إجراء الحوار الوطني الجامع في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٢، كان من المفترض أن يؤدي إلى وفاق وطني حول الإصلاحات الدستورية، وقد نتج عنه تمديد المرحلة الإنتقالية إلى عامين إضافين وتتويج الفريق محمد إدريس ديبي إتنو رئيساً للفترة الإنتقالية، والسماح له بالترشح بعدما تعهد أما الشعب وأمام الدستور بأن يترك السلطة للشعب ويرجع إلى حظيرة الجيش. فقد خلق من ازدواجية المعايير هذه النوع من الرفض والنقد البناء، ليس فقط من قبل المعارضة التشادية في الداخل، بل من الاتحاد الأوربي والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الذي طالب باسترجاع السلطة فوراً إلى الشعب، فناشدت بعض الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية مطالبةً بالعودة إلى الدستور، وعلى رئيس الجمهورية احترام أقواله الذي تعهد بها أمام الأمة، فخلق بذلك أزمة دستورية حادة. **(فرانس ٢٤.نت.ديسمبر٢٠٢٣)**

حكومة صالح كيبزابو

في سياق مخرجات الحوار الوطني، تشكلت حكومة وحدة وطنية انتقالية بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢ برئاسة المعارض صالح كيبزابو وذلك لمهمة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، حيث أن الحكومة السابقة التي كانت برئاسة باهيمي باداكي ألبير انتهت مهمتها بإدارة الجزء الأول من المرحلة الانتقالية والحوار الوطني الجامع. **(باتاكي. لي موند.نت)**

ومما يذكر في هذا السياق أن الوزير الأول صالح كيبزابو(٧٦ عاماً) هو من أبرز الوجوه السياسية المعارضة للرئيس الراحل إدريس ديبي، كانت مسيرته في العمل الصحفي وفي عام ١٩٩٢ كون حزبه السياسي (الحزب الوطني من أجل الديمقراطية والتجديد) UNDR وهو عضو بالأممية الإشتراكية منذ ٢٠١٧، وقد ترشح للرئاسة منافساً لإدريس ديبي في أربعة استحقاقات انتخابية. ويمكن تصنيف كيبزابو ضمن المعارضة الجمهورية التي تقع بين الموالاة لنظام ديبي والمعارضة الراديكالية الرافضة للتعاون مع الوضع الجديد بعد مقتل الرئيس ديبي، ولكن في هذه المرحلة حدث نوع من التقارب ما بين الموالاة والمعارضة السياسية المعتدلة لإنقاذ النظام والجمهورية ووحدة البلاد ومواجهة خطر الإنهيار والتفكك، وذلك في ظل تعدد الجبهات المناوئة والمتطلعة إلى الحكم، والمتباينة في المنطلقات السياسية والأيديولوجيات والمناطقية والإثنية. لكن هذه الإجراءات السياسية ومنهجية انتقال السلطة من الأب إلى الابن مع استمرار تمرد بعض الفصائل ومقاطعة الحوار الوطني من قبل بعض الأحزاب والعائلات السياسية الوازنة، أوجدت مشهداً سياسياً يتسم بتأزم إنسداد الأفق السياسي، لذلك كان على كيبزابو أن يقدم مشروعاً انتقالياً يفتح الأفق السياسي بمسار انتقالي سلمي ينتهي بإنجاز مجموعة من الاستحقاقات الإنتخابية التي يفترض أن تتسم بالشفافية.
(Olivier.jeune afrique.Kebzabo.net)

في هذا السياق يأتي الاستفتاء على الدستور والذي جرى في ١٧ ديسمبر عام ٢٠٢٣م وكانت الغاية الأساسية منه الخروج من المرحلة الإنتقالية ونهاية العمل بالميثاق الانتقالي والتأسيس الدستوري للمرحلة المقبلة. وفي المقابل كانت المعارضة ترى في الاستفتاء على الدستور تمهيداً لاستمرار سيطرة العسكر على الحكم ومنح شرعية شعبية لنظام ما بعد إدريس ديبي، ومع السير قدماً نحو إنجاز استفتاء على الدستور، تبلورت ثلاثة مواقف سياسية من المسار **أولها:** يمثل مواقف سياسية من المسار، ويجمع دعاة الموافقة على الدستور المقترح. **ثانياً:** يمثل موقف الرافضين على الدستور المقترح، عبر المشاركة في الاستفتاء. **الثالث:** جمع المعارضة الراديكالية التي دعت إلى مقاطعة الاستفتاء. ويمكن القول أن الدستور الجديد المطروح للاستفتاء كان يتضمن محورين

(ISSN: 2536 - 9555)

أساسيين، **الأول:** اقتراح دولة وحدوية في وجه دعاة الدولة الفيدرالية. **والثانية:** يتمثل في إفساح مجال الترشح للرئاسة للجميع، بمن فيهم رموز المرحلة الانتقالية.

جاءت نتيجة الاستفتاء انتصاراً واضحاً للدعوة بالتصويت بنعم على الدستور، وقد مثل ذلك في الحقيقة وقوف أغلبية مؤكدة مع النظام الوحدوي للدولة، مع مشروع اللامركزية، ومنح فرص الترشح للجميع في انتخابات أبريل ٢٠٢٤. وبذلك نجحت حكومة صالح كيبزابو في تحقيق انتصار كبير لمعسكر الموالاة في الاستفتاء الدستوري بأغلبية ٨٦ في المائة، وقد بلغت نسبة التصويت ٦٣.٧٥ في المائة من إجمالي الكتلة الناخبة ثم أقرت المحكمة الدستورية العليا بهذه النتائج في ٢٨ ديسمبر من عام ٢٠٢٣.

حكومة سيكسيه ماسارا

سكسيه ماسرا الذي يؤمن بالتغيير السلمي للسلطة دون اللجوء إلى العنف ولا السعي للتحالف مع الحركات المسلحة ولا الأحزاب الراديكالية بل عبر تأسيس حزبه حزب المحولون Transformateur في عام ٢٠١٨م والذي اعتمد على تعبئة القوة الشعبية والحشد الجماهيري من الداخل، وقد عمل على فرض إرادتها على مختلف الفاعلين السياسيين العاملين في المؤسسات العامة عبر حراك سياسي مدني. ولكن التعويل على الشارع والضغط على المؤسسات الحاكمة في بعض المناسبات السياسية الدقيقة، في مشهد سلطوي لم يعتد تقديم تنازلات سياسية تحت ضغط التظاهرات الشعبية مهما كانت حاشدة، أدى إلى أحداث دموية وتبعتها قضائية، وملاحقات دولية مثل التي نجمت عن مظاهرة ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢م وخرج ماسرا من البلاد ليعود بعد أن قبل بمقترحات الوسيط الأفريقي فيليكس تشيسكيدي رئيس جمهوري كونغو الديمقراطية ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فاتجه ماسرا نحو البحث عن أرضية تفاهم مع النظام الانتقالي في انجمينا. **(Le monde avec AFP.net)**

ما حققته كيبزابو لم يتح له فرصة الاستمرار في منصبه كرئيس للوزراء، فقد عين الدكتور سيكسيه ماسرا بدلاً منه في الأول من يناير من عام ٢٠٢٤م بعد عودته من جولاته الأوربية والأمريكية والأفريقية، اعتقاداً من الرئيس محمد ديبي بأن ماسرا سيكون رجل المرحلة الأخيرة وأن وجوده على رأس الحكومة يمنح شرعية ومصداقية لمخرجات مرحلة ما بعد الاستفتاء، ويضعف التكتلات المدنية التي كانت قد التفت حوله.

تحقق هذا المسار الذي كانت نتيجة للتقارب، ثم التعايش السياسي وتقاسم الحكم بصورة ما، بين رئيس المرحلة الانتقالية والوزير الأول الجديد الدكتور ماسرا بدفع وإشراف من المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا يستبعد أن يكون لفرنسا يد ورعاية في ذلك، إضافة إلى رضا أمريكي، فالجولات واللقاءات التي أجراها ماسرا في العواصم الغربية بعد مغادرته لأنجمينا عقب أحداث ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢م أسهمت بصورة أو بأخرى في تيسير التوافق بين الرجلين والذي أصبحت مطلب دولي وإقليمي، وذلك فيما يختص باستقرار تشاد واستعادة عافيته السياسية ثم خروجه من المرحلة الانتقالية إلى وضع دستوري شرعي.**(Olivier.jeune afrique.Masra.net)**

بالبرغم من معارضته الشديد للرئيس الراحل إدريس ديبي ثم الفريق محمد ديبي، وعدم مشاركته في الحوار الوطني الجامع، فإنه في النهاية تبنى تغييراً استراتيجياً في شهر ديسمبر ٢٠٢٣م بدعوة أنصاره إلى الموافقة على الدستور الجديد، وبذلك يكون– سياسياً– قد وقف في صف الحكومة، ورئيس المرحلة الانتقالية ١٢. لكن هذا التغيير في الموقف يتناسق في الحقيقة مع الأفكار الإصلاحية التي يتبناها الرجل وينوي تنفيذها من خلال موقعه الجديد، ما يسمح له أيضاً بالعمل من داخل مربع الفعل السياسي المباشر على مؤسسات الدولة وليس من خارجه، وفي هذا السياق جاء تعينه وزيراً أول في الأول من يناير من عام ٢٠٢٤م. **(Avendano,le monde.Succés Masra. 2024)**

عرض ماسرا برنامجه السياسي المكون من أربعة محاور إلى الجمعية الوطنية وهي تحسين الأداء الحكومي عبر المساءلة والمحاسبة أمام المواطنين وقضاء مستقل، واهتمام أكثر بقطاعي التعليم والصحة والخدمات العامة ووضع خطة تنمية اقتصادية فعالة وممرحلة٢٥. ولقد تضمن البيان الحكومي مسائل أخرى مهمة تتوجه أغلبها إلى تحسين الأوضاع المعيشية وإشعارهم أن الحكومة الجديدة شديدة الانتباه والاهتمام بذلك. لكن ما لم ينتبه له الكثير من المحللين والمعلقين هو الإشارة إلى التوجه الحكومي نحو الاهتمام بكل اللغات التشادية وترقيتها إلى مستوى اللغات الوطنية، حفظاً لسلامة الهوية الثقافية التشادية٢٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

إذا كان البرنامج السياسي لحكومة ماسرا الذي طرحه للبرلمان للتصويت عليه برنامجاً انتخابي كما أشير إليه سابقاً فهو برنامج طموح ويلبي تطلعات فئات شعبية تشادية واسعة، ولكن قد لا يمكن تنفيذه، ويجد نفسه في مواجهة الدولة العميقة الموالية لنظام الرئيس ديبي، فالإخفاقات التي قد يمنى بها، قد تعوق تنافسيته في الانتخابات الرئاسية، ويكون حظوظه في الفوز بالإنتخابات ضئيلة، وربما لهذا السبب ربما إمتنع عن المشاركة في الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والبلدية التي جرت في أبريل ٢٠٢٥. **(Le monde. Succé Masra.january 2024. net)**

فاز محمد إدريس ديبي كمرشح لحزب الحركة الوطنية للإنقاذ MPS في الإنتخابات الرئاسية التي أجريت في السادس من مايو ٢٠٢٤م والتي جاءت عقب الاستفتاء الدستوري في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣م، كما فاز حزبه بأغلبية المقاعد البرلمانية والمحلية والبلدية، وبذلك اتيحت له السلطة المطلقة لحكم البلاد لمدة خمسة أعوام بلا منازع.

حكومة اللاماي هالينا

في ٢٣ مايو ٢٠٢٤م عين الرئيس محمد ديبي السفير اللاماي هالينا رئيساً للوزراء بدلاً من سيكسيه ماسرا، وهو ديبلوماسي عمل على رأس البروتوكول الرأساي لأكثر من ثلاثة عشر عاماً وعمل سفيراً لبلاده في الصين، ويوصف المحللين بأنه شخص بلا طموح سياسي. أعيد تعين اللاماي رئيساً للوزراء فشكل حكومته في السادس من فبراير ٢٠٢٥م من ٣٧ وزيراً.

الخاتمة:

كل الباحثين السياسين والاجتماعين وحتي رجل الشارع المتمثل في المواطن التشادي البسيط يؤكد لك وبلا أدني شك قبل وفاة ديبي أن تشاد في وضعها السياسي آنذاك لا يتحمل فقدان قائد كإدريس ديبي إتنو، وقد ظن الكثيرين أن فراقه سيؤدي وبلا محالة إلى تفكك للمؤسسات الدستورية ويدخل الدولة التشادية إلى حرب أهلية يصعب توقفها لهشاشة المفارقات القبلية والدينية والجهوية الممزوجة بالجهل والفقر وقلة نسبة الوعي، خاصة في أوساط كبار الجنرالات، ولكنهم أي تلك الجنرالات فاجأو العالم بمقدرتهم على ضبط الأوضاع منذ اللحظة الأولى والبدء في الإجراءات السياسية الأساسية بعد السيطرة

الأمنية الكاملة لكل ربوع البلاد، فتوجهو نحو إعادة بناء المؤسسات الدستورية التي ترتكز عليها الدولة التشادية، فنظمو الحوار الوطني وتم تعين حكومة وحدة وطنية ومستشاريين برلمانيين من كل أطياف الشرائح التشادية، وأخيراً انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية وبلدية حرة ومباشرة، دون أي تذبذب سياسي يذكر. فهل من وراء ذلك الاستقرار قيادات رشيدة وحكيمة استطاعت عن تحافظ على الدولة التشادية ومؤسساتها الدستورية؟ وهل الحراك السياسي غضت الطرف عن الحساسيات والمصالح القبلية والجهوية الضيقة من أجل الوطن ومصلحة المواطن؟ أم خبأت لنا التاريخ أسراراً لا نعلمها، يجب علينا أن نكون يقظين وحريصين.؟

للحصول على هذه الحقائق بحدثنا عن مفهوم الإستقرار السياسي، وأتينا بنبذة عن ديبي وسيرته الذاتية وإنجازاته السياسية وتداعيات إغتياله والصدمة التي ألمت بها الشعب التشادي، كما بحثنا عن المؤتمر الوطني المستقل وإتفاقية دوحة وبنوده ووثيقة الحوار ومهددات الاتفاقية، وأخيراً حكومة كيبزابو وحكومة سيكسيه ماسرا وحكومة اللاماي هالينا الأولى والثانية، وأثبتنا أن بعد أكثر من أربعة أعوام ونيف مضت منذ وفاة الرئيس إدريس ديبي إتنو ما زالت الأوضاع السياسية والأمنية مستقرة ولكنها هشة.

نتائج الدراسة:

نستطيع أن نحدد ما توصلنا إليه من نتائج في النقاط التالية:

١. الموت المفاجئ للرئيس إدريس ديبي تركت فراغاً سياسياً يصعب تغتيته بسهولة وإن لم يكن مستحيلاً، فسرعان ما إستعادت الدولة التشادية عافيتها، وهذا ما يتفق مع الفرضية الأولي.
٢. كيفية تكوين المجلس العسكري وبهذه العجالة فور وفاة ديبي تركت تساؤلات لا سيما من قبل المعارضة الذي اتهمت المجلس بأنه مواصلة لنظام ديبي الأب وهذا ما يتطابق مع الفرضية الثانية.
٣. الحوار التمهيدي والشامل لم يكن شاملاً بالمعنى المطلوب، فلم تبزل الحكومة المزيد من الجهود للتنازل وإقناع كل الأطراف، السبب الذي أدي إلي تعالي الأصوات المنادية بإعادة فتح باب آخر للحوار الوطني، وهذا ما يتطابق مع الفرضية الثالثة.

(ISSN: 2536 - 9555)

٤. التأسيس الأولي لبناء الدولة التشادية قامت على أسس قبلية مما أثرت في بناء دولة حديثة. وهذا ما يتماشى مع الفرضية الرابعة.
٥. ضعف وسائل الاتصال الجماهيري والتعدد اللغوي ساهم في ضعف الولاء للدولة.وهذا ما يتوافق مع الفرضية الخامسة.
٦. وقوف رجال الأعمال وأصحاب المصالح الخاصة بجانب النظام عبر انفاقهم للحزب الحاكم على حساب عامة الشعب، ساهم في مواصلة نظام ديبي. وهذا ما يتوافق مع الفرضية السادسة.
٧. الأنظمة الأفريقية العسكرية والديكتاتورية المتلبسة بثوب الديمقراطية تزل تمسك قبضتها على السلطة وتتوارثها من أب لابن. وهذا ما يتماشى مع الفرضية السابعة.
٨. عدم وجود شفافية من قبل الجيش خاصة في المسائل السياسية تحول دون تمكين الشعب من استعادة الحكم المدني. وهذا ما يتماشى مع الفرضية الثامنة.
٩. ضعف المؤسسات الدستورية التشادية أثرت سلباً في العمل بالدستور. وهذا ما يتوافق مع الفرضية التاسعة.
١٠. القضاء التشادي لم تكن مستقلاً بل تابعة للأنظمة الحاكمة مما عاقت بناء دولة القانون. وهذا ما يتوافق مع الفرضية العاشرة.

توصيات الدراسة:

من بين التوصيات التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث:

١. يجب التحلي بالصبر والحكمة والتحكم بصوت العقل عند غياب المفاجئ لرأس الدولة لإعادة الأمن والإستقرار.
٢. على الأحزاب السياسية والتجمعات القبلية نبذ العنانية والتحلي بروح الوطنية للعبور بالبلاد من المراحل الصعبة.
٣. على الحكومات الإقتضاء بالنموذج التشادي في حال وفاة الرئيس لعبور المرحلة الإنتقالية.
٤. لابد من رسم خطط عملية وعلمية بعيدة المدى من قبل الباحثين لدراسة الخطوات التي يمكن أن تتبع لملء الفراغ الدستوري.

٥. يجب إعادة بناء الدولة التشادية عبر بناء مؤسساتها الدستورية مع فصل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)
٦. لا بد من العمل وبكل الوسائل الممكنة للحيلولة دون تفكيك الكيان.

المنظور المستقبلي: نستطيع أن نحدد من خلال هذا البحث ثلاث منظورات: المنظور القريب والمتوسط والبعيد. أما المنظور القريب فلابد من التركيز علي بناء الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة نكتوغرات، عبر التصالح التام والحقيقي.

وفي المنظور المتوسط يجب التركيز علي أنتهاء الجيش من السلطة وتسليمه للسلطة المدنية وإجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية وبلدية نزيهة لتأخذ البلاد شرعيتها الديمقراطية وتحتفظ بمكانتها مع العمل علي فصل السلطات الثلاث (التشريعية– والقضائية– التنفيذية)

أما علي المنظور البعيد لابد من العمل علي رسم خطط لتكوين الكوادر وذلك مرحلتين: **الأولى** عبر توسيع نظام التعليم والتدريب وخاصة إرسال بعثات تعليمة لتلقي التعليم والخبرات الأجنبية.

ثانياً: تبني نظام رواندا في جلب الخبرات الأجنبية لتأهيل الشباب مع فتح الشركات والمؤسسات التي تسمح لهم العمل فيه.

(ISSN: 2536 - 9555)

المصادر والمراجع

١. صالح، بد الله بخيت، (٢٠١٢) جغرافية تشاد، (ط١)، مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢. سندو، آدم يوسف موسى (٢٠٢٠) تدخلات الجيش التشادي في أفريقيا– الآثار والتداعيات، رفيقي للطباعة والنشر– جمهورية جنوب السودان– جوبا.

٣. الماحي، عبدالرحمن عمر (١٩٨٢) تشاد من الإستعمار حتى الإستقلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٤. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (٢٠٢١)– أبوظبي– الأمارات العربية المتحدة، أبريل

٥. البسيطلي، محمد (٢٠٢١) تشاد بعد ديبي أزمة نظام ومأزق الإقليم، مركز الملك فيصل– الرياض، مايو

٦. صحيفة الخبر التشادية– انجميناة أكتوبر ٢٠٢٢

٧. أفرو بوليسي https ://afropolicy.com

8. Yamingué Bétinbaye، Remadj Hoinath, Babouh Tih-kwada Elisabeth, «Le dialogue National au Tchad se termine dans un contexte d'Incertitudes pour la
9. Transition», United States Intitute of peace Octobre 2022. Jean-Bernard Badaré-June Afrique, publié le 10 Décembre 2022, modifié le 11 décembre 2022.
10. France 24.com-Dialogue National Tchadienne, 2022
11. https: www.le monde.fr.afrique/article/2021/04/26/Tchad-albert-Pahimi Padacké
12. Mathieu Olivier «Au Tchad: Saleh Kebzabo، un premier Ministre loin de la retraite» Jeune Afrique، August 14 2023.
13. Le Monde avec AFP; Un refréndum constitutionnal au Tchad pour une fin de régime militaire promise en 2024; Le Monde, 14 Décembre 2023.
14. Matieu Olivier, Succé Masra nouveau premier Ministre du Tchad: Les dessous d'un pari risqué» Jeune Afrique March 2024. https :www.Jeunafrique.com/1520853/politique/Succés-Masra-nouveau premier Ministre du Tchad-les dessous d'un /d'un-ai-risqué.
15. Jeune Afrique, «Entre Déby itno et Masra, la guerre Tchadienne des lobbies est décembre» Jeune Afrique 22 Décembre 2022.
16. Victor Avendano, Au Tchad: le pari risqué de Succés Masra, l'oppsant devenu permier ministre» le monde August 2024.
17. Le Monde, avec AFP, Tchad: l'ex-opposant Succé Masra, 1 janaury 2024.